

تفسير البحر المحيط

@ 348 @ انتهى . .

والظاهر عود الضمير في قوله { يُذَكَّرُ فِيهَا } على المواضع كلها جميعها وقاله الكلبي ومقاتل ، فيكون { يُذَكَّرُ } صفة للمساجد وإذا حملنا الصلوات على الأفعال التي يصليها أهل الشرائع كان ذلك إما على حذف مضاف أي ومواضع صلوات وإما على تضمين { لَهْدَمَتْ } معنى عطلت فصار التعطيل قدراً مشتركاً بين المواضع والأفعال ، وتأخير المساجد إما لأجل قدم تلك وحدث هذه ، وإما لانتقال من شريف إلى أشرف . وأقسم تعالى على أنه تنصر من ينصر أي ينصر دينه وأولياءه ، ونصره تعالى هو أن يظفر أولياءه بأعدائهم جلاداً وجدالاً وفي ذلك حض على القتال . ثم أخبر تعالى أنه قوي على نصرهم { عَزِيزٌ } لا يغالب . .

والظاهر أنه يجوز في إعراب { السَّادِينَ إِنْ مَّكَدَّ سَاهُمْ } في الأرض { ما جاز في إعراب { السَّادِينَ أَخْرَجُوا } وقال الزجاج : هو منصوب بدل ممن ينصره ، والتمكين السلطنة ونفاذ الأمر على الخلق ، والظاهر أنه من وصف المأذون لهم في القتال وهم المهاجرون ، وفيه إخبار بالغيب عما يكون عليه سيرتهم إن مكن لهم في الأرض ويسط لهم في الدنيا ، وكيف يقومون بأمر الدين . وعن عثمان رضي الله عنه : هذا والله ثناء قبل بلاء ، يريد أن الله قد أثنى عليهم قبل أن يحدثوا من الخير ما أحدثوا ، وقالوا : فيه دليل على صحة أمر الخلفاء الراشدين لأن الله تعالى لم يجعل التمكن ونفاذ الأمر مع السيرة العادلة غيرهم من المهاجرين لا حظ في ذلك للأنصار والطلقاء . وفي الآية أخذ العهد على من مكنه الله أن يفعل ما ترتب على التمكين في الآية . وقيل : نزلت في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . وعن الحسن وأب العالية : هم أمته عليه السلام . وعن عكرمة : هم أهل الصلوات الخمس ، وهو قريب مما قبله . وقال ابن أبي نجيح : هم الولاة . وقال الضحاك : هو شرط شرطه الله من آناه الملك . .

وقال ابن عباس : المهاجرون والأنصار والتابعون { وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ } توعده للمخالف ما ترتب على التمكين { وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ } الآية فيها تسلية للرسول بتكذيب من سبق من الأمم المذكورة لأنبيائهم ، ووعد لقريش إذ مثلهم بالأمم المكذبة المعذبة وأسند الفعل بعلامة التأنيث من حيث أراد الأمة والقبيلة ، وبنى الفعل للمفعول في { وَكَذَّبَ } موسى { أن قومه لم يكذبوه وإنما كذبه القبط } فأما ما لا يتأتى للاحكاميين { أي أمهلت لهم وأخرت عنهم العذاب مع علمي بفعلهم ، وفي قوله { فَأَمَّا لَئِيْتُ لِّلْكَافِرِينَ }

ترتيب الإملاء على وصف الكفر ، فكذلك قريش أملى تعالى لهم ثم أخذهم في غزوة بدر وفي فتح مكة وغيرهما ، والأخذ كناية عن العقاب والإهلاك ، النكير مصدر كالندير المراد به المصدر ، والمعنى فكيف كان إنكاري عليهم وتبديل حالهم بالحسنة بالسيئة وحياتهم بالهلاك ومعمورهم بالخراب ؟ وهذا استفهام يصحبه معنى التعجب ، كأنه قيل : ما أشد ما كان إنكاري عليهم وفي الجملة إرهاب لقريش { فَكَأَيِّنْ } للتكثير ، واحتمل أن يكون في موضع رفع على الابتداء وفي موضع نصب على الاشتغال . .

وقرأ أبو عمرو وجماعة أهلكتها بقاء المتكلم ، والجمهور بنون العظمة { وَهِيَ طَالِمَةٌ } جملة حالية { فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا } تقدم تفسير هذه الجملة في البقرة في قوله { أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ } وقال الزمخشري : فإن قلت : ما محل الجملتين من الإعراب ؟ أعني { وَهِيَ طَالِمَةٌ } فَهِيَ خَاوِيَةٌ { قلت : الأولى في محل نصب على الحال ، والثانية لا محل لها لأنها معطوفة على { * هلكتها } وهذا الفعل ليس له محل انتهى . .

وهذا الذي قاله ليس بجيد لأن { نَكِيرِ فَكَأَيِّنْ } الأجود في إعرابها أن تكون مبتدأة والخبر الجملة من قوله { أَهْلَكَ ذَاهَا } فهي في موضع رفع والمعطوف على الخبر خبر ، فيكون قوله { فَهِيَ خَاوِيَةٌ } في موضع رفع ، لكن يتجه قول الزمخشري على الوجه القليل وهو إعراب { فَكَأَيِّنْ } منصوباً بإضمار فعل على الاشتغال ، فتكون الجملة من قوله { * وأهلكتها } مفسرة لذلك الفعل ، وعلى هذا لا محل لهذه الجملة المفسرة فالمعطوف عليها لا محل له . .

وقرأ الجحدري والحسن وجماعة { وَبِئْرٍ مُّعَطَّيَاتٍ } مخففاً يقال : عطلت البئر وأعطلتها فعطلت ، هي بفتح الطاء ، وعطلت المرأة من الحلي بكسر الطاء . قال الزمخشري : ومعنى المعطلة أنها عامرة فيها الماء ومعها آلات الاستقاء إلا أنها عطلت أي تركت لا يستقى منها لهلاك أهلها ، والمشيد المجصص أو المرفوع البنيان والمعنى كم قرية أهلكتنا ، وكم بئر عطلنا عن سقاتها و { وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ } أخليناه عن ساكنيه ، فترك ذلك